Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

مراقبة و حجز مراسلات المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي بين 1914-1930

Control and seizure of the correspondence to the Algerians recruits in the French army between 1914 - 1930

د.الصادق دهاش saddek dahache Dr.
جامعة البليدة2 علي لونيسي blida2 ali lounici university
dahaches@hotmail.com

تاريخ الاستلام : 2018-09-28 تاريخ القبول : 2018-11-22

ملخص:

يتناول هذا البحث دراسة وتحليل مدى تعسف النظام العسكر ي الفرنسي في كيفية تعامله مع المجندين الجزائريين خاصة والمغاربة عامة الذين شاركوا مع الجيش الفرنسي في جميع حروبه التي خاضها في مختلف القارات،فقد عانى المجندون الجزائريون وأهاليهم من المعاملة اللاانسانية التي سلطت عليهم من خلال فرض رقابة مشددة على الرسائل البريدية المتبادلة بين الطرفين ،فكانت مراسلاتهم تتعرض الى مراقبة وتفتيش دقيق أدى في كثير من الأحيان الى حجزها بعد تحليل مضمونها، وبالتالي تم عزل المجندون عن ذويهم وأوطانهم،وعليه تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف جانب خطير مسكوت عنه وهو القمع المعنوي الذي مارسه جيش الاحتلال الفرنسي على الجزائريين وأبناؤهم المجندون في جبهات القتال، ومن جهة أخرى تعمل هذه الدراسة على توضيح الدور الريادي الذي قام به هؤلاء المجندون في الدفاع عن حرمة فرنسا (أرضا وشعبا) ومع ذلك لم تكن تثق فيهم كثيرا، لأن الخوف الهستيري لفرنسا من ألمانيا فاق كل الحدود.

الكلمات المفتاحية:

المراقبة، الحجز، المراسلات ، الرسائل البريدية، المجندون الجزائريون ، ألمانيا ، الجيش الفرنسي.

Abstract:

This study examines the extent of abuse of the French military system against Algerian recruits in particular and Maghribins in general who participated with the French army in all wars on various continents. On the correspondence exchanged between the two parties and their correspondence was the subject of careful control and inspection, which often led to their seizure after the study aims to explore a dangerous aspect that has been neglected, to know the moral repression exercised by the French occupation army against the Algerians and their sons enlisted on the front line. The study also clarifies the leading role played by these recruits in Defending the inviolability of France (land and people) did not much trust them, because the hysterical fear of France from Germany exceeded all limits.

Keywords:

Control, seizure, correspondence, Mailing, Algerian recruits, Germany, French army.

1. مقدمة :

الذي يلاحظ معاملات فرنسا الإستعمارية تجاه المسلمين عامة والجزائريين خاصة يرى فعلا بأنه أمام استعمار فرنسي استيطاني يخاف من الجزائريين حتى وهم يحاربون في صفوف جيشه ، بعيدين كل البعد عن أرضهم وأهلهم ، لا لشيئ إلا لأن الإستعمار الفرنسي كان لا ينظر للجزائريين سوى كونهم رعايا خلقوا فقط عبيدا للمعمريين الفرنسيين، ولا يحق لهم التطلع للحرية والإستقلال ، لذلك كان الجزائري يتعرض إلى مراقبة مادية ومعنوية في داخل الجزائر وخارجها، فكانت عيون الاستعمار تترصده في كل مكان يحل به،فكان الجزائري محاصرا في كل شيئ ،في رزقه ، ممتلكاته وفي تنقلاته.لقد حرم المجندون الجزائريون في صفوف الجيش الفرنسي من حقوقهم في الإطلاع على رسائلهم الموجهة الى أهلهم و أصدقائهم ، بل حتى رسائلهم لم تكن تصل الى أصحابها.وأما الإشكالية التي قمنا بطرحها في هذا المقال هي: ما طبيعة هذه المراسلات ولماذا قامت الإدارة الفرنسية العسكرية والمدنية بتشديد رقابتها ومراقبتها لرسائل بريد المجندين الجزائريين وأهلهم وأصدقاؤهم، وما أهداف عملية الحجز التي طالت مراسلات الجزائريين؟، وللإجابة على هذه الإشكالية طرحنا جملة من التساؤلات أو الإستفسارات وهي: هل أنصفت فرنسا المجندون الجزائريون؟ و هل كان خوفها من الجزائريين أكثر من خوفها من الألمان؟ وهل حقا مراقبتها وتفتيشها لمراسلات الجزائريين كان اجراءا

روتينيا يخضع لتعاليم الحرب؟ ماذا حققت فرنسا من وراء هذه المراقبة وماذا لم تحقق؟ .

2. اقحام الجزائريين في حروب خارجية

سعى الاستعمار الفرنسي الى تدريب الجزائريين على قتال وحمل السلاح لما أحس بقلة امكانياته البشرية، فلجأ الى انشاء عدة فرق عسكرية جزائرية تكونت عن طريق التجنيد التطوعي أو الإجباري لمساعدة جيش الاستعمار الفرنسي في حروبه في الداخل والخارج، و في الحقيقة لم يكن الإستعمار الفرنسي يعتمد في حروبه على الجزائريين فقط، بل على جميع جنود مستعمراته الكثيرة والمتنوعة الثقافات والحضارات. وفي الحقيقة تعود بداية تأسيس الفيالق العسكرية للجيش الافريقي سنة 1831 ، وكان هذا الجيش في بدايته يتكون من حثالة المجتمع الأوربي ، يحملون سوابق عدلية مملوءة بالجرائم . و أضيفت اليه فرقة الرماة المتكونة من المجندون الجزائريون في الولايات الثلاث (الجزائر، وهران، قسنطينة) وكان ذلك بموجب قرار 1841/12/7، وتم تطوير هذه الفرقة في 1852/2/13 .

وفي الحقيقة كان الجيش الفرنسي ينقسم الى ثلاثة أقسام كبرى هي: الجيش الفرنسي(A.métropolitaine) جيش افريقيا الشمالية (Afrique A. du nord) ،والجيش الاستعماري(A. Coloniale)[1] ، فأما الجيش الإفريقي كان في البداية يضم دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب)، و كانت فرقة الزواف أحد أهم فرقه. وكان الجيش الفرنسي المشرقي يتكون من عدة تشكيلات متنوعة ، نذكر منها على سبيل المثال فرقة الرماة الجزائريين، و تعود فكرة تحويل وضم هذه الفرقة إلى الحاكم العام للجزائر راندون 1795-1871 (Randon) ، لأنه هو من اقترح على وزير الحرب السيد فيلبير فيلاند 1790-1872 (Jean-Baptiste Philibert vaillant) بتحويل هذا اللواء الى جيش الشرق سنة 1855 [2] .

و في 11 أكتوبر1855 تقرر تأسيس ثلاثة ألوية للرماة الجزائريين خلفا للثلاثة مقاطعات وهي في أغلبها من الزواف، كان اللواء الأول تحت قيادة الجنرال كانوروبير 1809-1895 (canrobert) ، أما اللواء الثاني فكان تحت قيادة الأمير نابليون ، و أما اللواء الثالث فكان تحت إمارة الجنرال بوسكي [3]، و كانت أولى مشاركة لهذه الألوية إلى جانب الجيش الفرنسي في حرب القرم 1854 -1856 [4].

وكانت معنويات الجنود المسلمين الجزائريين جد مرتفعة في هذه الحرب، لا لشيئ إلا لأن فرنسا وقفت إلى جانب الدولة العثمانية في حربها ضد اليونان، ولم يكن ذلك حبا فيها ، و انما كان لدواعي استراتيجية تدخل في اطار ما يعرف بالمسألة الشرقية، وانتصرت بذلك الدولة العثمانية على روسيا القيصرية بمساعدة فرنسا وبريطانيا.

2.2 حرب كوشين شين:

حققت فرنسا عدة انتصارات من خلال مشاركة الرماة الجزائريون في هذه الحرب ، فقد تم اشراكم من جديد في الحرب الهند الصينية ب "كوشين شين (Cochinchine) سنة 1861 ، ولكن هذه المرة كانت الفاتورة مرتفعة ، فكان عدد الضحايا والمصابين مرتفعا بين الجنود الجزائريين (أكثر من الثلثين) ، بسبب انتشار الأوبئة وصعوبة البيئة [5] ، ولكن يمكن اضافة سبب آخر وهو المقاومة الشديدة والشرسة التي واجهت الجزائريين و التي قادها أتباع الامبراطور تودوك [6] . وكل هذه الإنتصارات التي أحرز عليها الجزائريون ، مكنت دولة الاستعمار الفرنسي من استعمارها لدول الهند الصينية من 1887-1954 ، وهي اليوم (الفيتنام ،كومبوجيا، اللاووس).

3.2 الحرب البروسية الفرنسية:

كانت المشاركة الأبرز والأظخم للجنود الجزائريين، في الحرب البروسية الفرنسية 1870-1871 [7] ، لأن فرنسا تأكدت من استحالة مواجهة بروسيا بمفردها ، و لأن السياسيون والعسكريون الفرنسيون كانوا على يقين بأن الصدام العسكري مع بروسيا آت لا محالة ، وبالتالي ساهمت ثلاثة فيالق من رماة الجزائر في هذه الحرب الضروس، غير أن النتيجة كانت كارثية في صفوف الفرنسيين عامة والجزائريين خاصة، فقد قتل حوالي 800 جندي من الرماة الجزائريين ، ومع ذلك قال عنها الجنود الجزائريون بأنها "مكتوب" ، غير أن حكم الخبراء الفرنسيين على هذه الهزيمة كان قاسيا جدا ، خاصة لما أوعزوها إلى

نقص تجربة وخبرة الجنود الجزائريين، و أطلقوا عليهم اسم "هواة البارود" [8].

وفي الحقيقة فعلى الرغم من المشاركة الفعالة للجنود الجزائريون في الجيش الفرنسي في معظم الحروب التي خاضها في داخل وخارج الجزائر خاصة من 1854 -1900 (القرم، ايطاليا، السينغال، الكوشين شين ،المكسيك، بروسيا، مدغشقر، الحرب العالمية الأولى والثانية)، وقتل فيها الكثير من الجزائريين من أجل حرية فرنسا و تم انقذوها من هزائم كثيرة، ومع ذلك لم يسلموا من ألسنة الكثير من المتعصبين والجاحدين من الفرنسيين ، فكانوا يلقون اللوم في كل الهزيمة على الجزائريين، بل شككوا في حقيقة انتماؤهم العقائدي للجيش الفرنسي، فكثيرا ما كانوا يصفونهم بالخونة، و الجبناء، والمرتزقة ، و بأنهم كانوا يمثلون حثالة المجتمع الجزائري، إلى درجة أن البعض منهم من كان له حكم مسبق ، كون كل العرب همج وخونة وغدارين..، وفي هذا السياق قال العقيد كرنوبير السالف الذكر كلمته المشهورة " ليس لنا بين الجزائريين سوى أعداء، وليس لنا بين العرب أصدقاء" [9] ، و القليل من الفرنسيين من اعترف باخلاص الجنود الجزائريين لفرنسا وصمودهم ووفائهم لها، و كان من هؤلاء جوليان، بيرتزين..

3. تعليمات الأمن الفرنسي لمراقبة جرائد ورسائل الجزائريين

1.3 حجز رسائل الجزائريين وأسبابه:

أرسل الحاكم العام للجزائر السيد شارل ليتو 1855-1921 (Charles Lutaud) مراسالة تحمل رقم 15763 مؤرخة بالجزائر في 27 أكتوبر 1911 إلى السيد المراقب العام لمصالح الأمن بالجزائر ، و وبالضبط إلى مصلحة البريد والبرقيات والهواتف ، يخبره فيها بأنه لا يجوز اطلاقا لرؤساء الدوائر حجز الصحف التي تكون في أظرفة مغلقة ، ولا يمكن فتحها إلا بتعليمة من قائد الشرطة في باريس ، أو من طرف الولاة في الجزائر، أو ضباط مؤهلين من الشرطة القضائية ، وقد استند السيد ليتو في ذلك بناء على قرار من وزير المالية المؤرخ في 09 ماي 1871 ، و رسالة وزير الداخلية في 29 نوفمبر 1871كظحكج [10].

وفي الحقيقة قام الحاكم العام ليتو بارسال هذه المراسلة السالفة الذكر ، بناء على الإجراء الذي قام به رئيس دائرة عنابة الذي قام بحجز جريدة الأعلام [11]، ولكن رئيس دائرة عنابة دافع عن رأيه ، ومن أهم مبرراته ، كونه صادف في كثير من المرات وجود جريدة الأعلام التي كانت ترد إلى عنابة تارة في أظرفة وتارة أخرى بدون أظرفة مما ساوره الشك فأعطى تعليماته بفتح هذه الأظرفة والإطلاع على ما تحتويها [12]. و من جهته قدم رئيس مصلحة البريد والتلغراف والهواتف بالجزائر العاصمة السيد نيفوى " nivoix" تعليمات صارمة إلى زميله قابض البريد والتلغراف بمدينة عنابة بأقصى الشرق الجزائري يقول فيها إذا كان والي قسنطينة قد وافق على حجز كل الرسائل أو بعض الرسائل ، فيمكن للمقاطعات الأخرى أن تقوم بنفس التصرف ، كتلك الحادثة الموجهة إلى السيد عبد العزيز طبيبل [13]، وهو أحد أشهر إعلاميي مدينة عنابة ، و مؤسس جريدة العالم الجزائري بين 1908-1911 ، التي حلها الإستعمار الفرنسي وقام بمنع صدورها ، لأنها كانت شديدة اللهجة في نقد الادارة الفرنسية التي تمادت في اهانة واذلال الجزائريين. وكان المسؤولين الفرنسيين يتظاهرون بأنهم أشخاص ديمقراطيين ، يحترمون القانون العام المنظم للعلاقات بين الأشخاص مهما كان انتماؤهم السياسي والمذهبي، لذلك كان الحاكم العام للجزائر السيد ليتو يشدد على أن لا يكون حجز بدون قانون حسب المادة 10 من قانون الجنايات ، وبالتالي يجب أن تكون الاتهامات الموجهة للجزائريين دقيقة في الاسم والعنوان والمرسل إليهم الودائع ، ويجب التصريح بالأشياء المحتجزة ، كالتصريح بالأرقام ،أو بعض العلامات ، أو خطأ في العنوان [14].

وكان قباضوا البريد والتلغراف في الجزائر يخبرون أجهزة الأمن الفرنسية بكل طارئ يخص الأشياء المشبوهة، ليتم حجزها من دون التعرف على سر هذه المحجوزات البريدية ، حسب ما نص عليه مرسومي 10- 29 أوت 1890 و10 جويلية 1891 ، ويتعرض صاحبها إلى عقوبة تتراوح بين شهر إلى ستة أشهر، وغرامة مالية تقدر بين 100-500 فرنك فرنسي قديم ، بناء على المادة رقم 378 من قانون العقوبات [15].

2.3 انشاء مصالح ادارية لمراقبة رسائل الجزائريين في الجنوب:

كان الجنرال موانى "moinier " [16] ، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة البرية والبحرية لإفريقيا الشمالية ، قد أرسل رسالة تحمل رقم D/2468 مؤرخة في 11فيفري 1914 للقادة العسكريين لمناطق الأغواط وبسكرة و ورقلة ، تتحدث عن موضوع مراقبة المراسلات المتبادلة بين السكان الجزائريين والخارج ، فأخبرهم أيضا بوجود مصلحة كبيرة كانت تختص بمراقبة المراسلات المتبادلة بين الجزائريين والتونسيين وأقاربهم المقيمين بالخارج ، وبخاصة تلك الجالية المقيمة في ألمانيا والنمسا وتركيا وكذلك الجنود الجزائريين الذين دخلوا إلى ألمانيا [17].

وطلب موانى أيضا من القادة العسكريين الفرنسيين لجنوب الجزائر للمناطق المذكورة أعلاه بأن يعملوا بكل جدية وحزم من أجل أن ينظموا المصلحة المختصة بمراقبة هذه المراسلات ، وذلك بحسب ما يراه كل واحد منهم مناسبا في مقاطعته ، وأعطى لهم موانى الضوء الأخضر لأن يتصرفوا بحرية تامة في الرسائل ، أو بطاقة الرسائل البريدية التي تحمل معلومات بإمكانها أن تقوم بالتأثير غير المرضي على عقول الجزائريين ، و بالتالي تعمل على تهديد مصالح الاستعمار الفرنسي في منطقة شمال إفريقيا[18] .

وهكذا استجابت الأطراف المعنية لمطالب الجنرال موانى، وأنشأت مصلحة لمراقبة المراسلات في كل قسم من أقسام هذه المقاطعات ، وذلك بعد التنسيق والاتفاق بين كل ولاة الجزائر والقادة العسكريين لمناطق الجنوب[19] . وكان الإستعمار الفرنسي قد أنشأ مركزا بريديا عسكريا خاصا ، له حق مراقبة الرسائل وحرية التصرف فيها " censure" في مدينة نيم (NIMES) وكان تابعا رأسا لوزارة الحربية ويسمى مركز مراقبة البريد العسكري " contrôle postal militaire " وكان ذلك في 11 جانفي 1915 [20]. عالج هذا المركز حوالي 180.000 رسالة خضعت للرقابة شهريا ، وفي هذا الوقت تم استخدام الشريط اللاصق الشهير وهو يحمل رقم 509، لأجلق اغلاق الرسائل ، مع العلم بأنه تم قراءة جميع مراسلات الجنود والضباط الذين كانوا في كثير من الأحيان ملزمين بالكتابة بالقلم الرصاص ، و كان من النادر ما تفلت رسالة من الرقابة[21] .

3. 3 تكليف ولاة الجزائر بمهمة الإشراف على مراقبة رسائل الجزائريين:

و قام الحاكم العام للجزائر السيد ليتو بإرسال رسالة في 11جانفي 1915 ، وهي مسجلة تحت رقم C ,M /43 إلى ولاة الجزائر : وهران و قسنطينة ، فأخطرهما بأن بعض الرسائل التي كان يرسلها المجندون الجزائريون إلى أهلهم ، كانت تحمل علامات مبالغ فيها تخص الحرب العالمية الأولى ، وكان واضحا جدا بأن الهدف من وراء ذلك ، هو ضرب خيال الجزائريين و إنشاء حالة عقلية متوحشة بين السكان ، لذلك أكدت هذه الرسالة على ضرورة تطبيق الصرامة الشديدة على كل مراسلات الجنود الجزائريين خارج الوطن الجزائري [22]، هذا النوع من التشدد الذي يقصده السيد ليتو ، هو الذي سماه في مكان آخر بالقمع العادل .

وبذلك فإن كثير من رسائل الجنود الجزائرين من وإلى أهاليهم لم تكن تصل الى أصحابها الحقيقيين ، لأن الرقابة والتفتيش والحجز طالهم، وبحجج واهية ، مرة لكونها مراسلات غير قانونية في نظر المسؤولين العسكريين، ومرة أخرى بمبرر خوف تأثر الجزائريين بالدعاية الألمانية ، ولكن السبب الرئيسي حسب رأي الخاص يتمثل في الخوف من فرار الجنود الجزائريون من جهات القتال والإلتحاق بجبهة بلادهم أو جبهة الدولة العثمانية،أو الهروب نهائيا من جحيم الحرب، لأن فرنسا كانت تعيش في هيسيريا كبيرة، خاصة لما تأكد الجنود الجزائريين بأن هذه حرب وليست جهاد، بمعنى آخر فإن قتال الجزائري لم يكن في سبيل إعلاء كلمة الله، وبالتالي اذا قتل في الحرب فهو ليس شهيدا ، بالإضافة إلى خوفه من غدر الفرنسيين بأن لا يوفوا بوعدهم بمسألة ربط المشاركة في الحرب بالإستقلال في حالة النصر، وقد الفرنسيون هذه الخيانة بعد نهاية الحربين العالميتين الأولى والثانية.

وانتقد الحاكم العام للجزائر السيد ليتو أيضا طريقة التعامل مع ملف مراسلات الجنود الجزائريين ، لأن هذه المهمة كانت مسندة في السابق إلى رؤساء البلديات ، وبعض موظفي البلديات المستقبلة أو المرسلة لهذه المراسلات ، هذه الجهات المسؤولة بينت عجزها بحسب ما يدعيه الحاكم العام ، لذلك فهو يرى بأنه لا تكون مراقبة شديدة

على هذه المراسلات إلا إذا ألحقت بولاة الجزائر[23]. بما يعني أن مراقبة الرسائل وقراءة محتواها يبدأ من المصالح التي يختارها ولاة الجزائر، ثم عندما تصل الى مصالح الرقابة بالجيش الإفريقي، و تقوم بحجز كل رسالة مشبوهة ، كأن تكون تحمل أرقاما أو حروفا أو جملا أو صورا غامضة، خاصة وأن أغلب الجنود الجزائريين كان مستواهم ضعيف، فأغلبهم يكتب باللغة العربية الدارجة، ويستشهدون بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، و بالتالي فالظاهرة الدينية كانت حاضرة بقوة في الحروب التي خاضتها فرنسا في مساندتها للدولة العثمانية أو الوقوف ضد ألمانيا في الحربين العالميتين الأولى والثانية، إن توظيف الأديان وصراعها في الحروب يكون دائما قويا، و يبقى الهاجس الأكبر لفرنسا في كل هذا أن لا تعرف عائلة المجند الجزائري عن الجهة المتواجد فيها ابنها، خشية من الإختراق الأمني لألمانيا أو أي أعداء محتملين أخرين، بينما كان الهدف الوحيد للعائلة الجزائرية هو الإطمئنان ليس على صحة ابنها المجند ، وإنما بقاؤه على قيد الحياة، وانتظار عودته سالما لا أكثر ولا أقل.

و مرة أخرى يؤكد الحاكم العام للجزائر السيد ليتو في رسالة له تحمل رقم cm/98 بتاريخ 24 جانفي 1915 ، أرسلها إلى القائد العام للقوات المسلحة بالجزائر وإلى السادة ولاة الجزائر ،وهران والجزائر و قسنطينة ، أخبرهم بأنه من الضروري ممارسة مراقبة شديدة على مراسلات السكان الجزائريين ، ووضع هذه الرقابة تحت تصرف الولاة [24].

وألح الحاكم العام للجزائر السيد ليتو على ولاة الجزائر بأهمية ممارسة الرقابة الصارمة على مراسلات الجزائريين ، علما بأن قانون التجنيد الإجباري نفذ في عهده في 24 فيفري 1912،لأنه حسب رأيه تأكد بنفسه من وصول رسائل من جنود جزائريين أسرى عند ألمانيا أثناء الحرب العالمية الأولى ، خاصة وأن هؤلاء الأسرى كانوا يشكلون تحديا حقيقيا لفرنسا على حد قوله، لأنهم كانوا يكتبون في رسائلهم الموجهة إلى أهليهم وأصدقاؤهم عبارات متوهجة قد تشكل عذرا إضافيا لفرارهم من الجيش الفرنسي ، وتنشأ بين الجزائريين حالة عقلية مضادة للاحتلال الفرنسي للجزائر[25].

و مرة أخرى أرسل الحاكم العام للجزائر السيد ليتو رسالة تحمل رقم H/196 المؤرخة في 06 فيفري 1915، إلى قائد الشؤون الأهلية بالجزائر ، يخبره بأنه سبق له أن أرسل منشور رقم 268 بتاريخ 02 فيفري 1915 إلى القائد الأعلى لقسمة وهران ، وإلى القادة العسكريين لمناطق جنوب الجزائر، أين أخبرهم فيه ، بأن هذا المنشور لا يحمل من طرفه إلا ملاحظة واحدة [26].أي التشديد في مراقبة وتفتيش الرسائل الواردة خاصة من أسرى الحرب في ألمانيا أو تلك المرسلة من أولياؤهم.

لكن السيد ليتو الحاكم العام للجزائر تأسف كثيرا من سوء فهم البعض وتأويلهم لما جاء به هذا المنشور ، و هي في الحقيقة ازدواجية خطابية خطيرة بين أول جملة كتبها والتي كانت تنص على أن الاتهامات الموجهة إلى قباضي البريد والتي لا يمكن تعميمها ، والجملة الثانية التي تقول بأن هذه الاتهامات يمكن أن يقصد منها الجماعات الإدارية البريدية المحلية كلها [27]. وبهذا يحاول السيد لوتو أن يرفع اللبس الذي حصل من فهم عمال البريد المدني الذين فهموا أنهم مقصرين في عملهم، ولذلك انتزعت منهم هذه المهمة .

4.3 انشاء مراكز مراقبة جديدة في الجزائر وخارجها:

و منذ سنة 1915 أنشأت فرنسا 6 مراكز جديدة للبريد هي : بوردو، ليون، مارسيليا، الجزائر، وهران، تونس (Alger, Oran, Tunis Bordeaux, Lyon , Marseille)، أضيفت لخمسة مراكز قديمة في فرنسا هي: بلفور، بانتارلي،بلقارد، دياب (Belfort, Pontarlier, Bellegarde et Dieppe) ، وفي سنوات الحرب العالمية الأولى تم استحداث مراكز أخرى ، فأضيفت للجزائر ثلاثة مراكز هي: الغزوات ، مغنية، و قسنطينة، أين أصبحت كل المراسلات المخصصة الى الخارج تمر عبر المراقبة والتفتيش، باستثناء الرسائل الواردة من الدول الحليفة لأنها تمر أيضا على المراقبة [28] .وكانت تستخدم خواتم حمراء بمركز بوردو وزرقاء بمركز الجزائر، و بنفسجي بمركز وهران، ولكن الطابع الأسود كان هو الغالب، وتم انشاء طابع بريدي جديد في 1915 وهو يحمل عبارة " يفتح من طرف السلطة العسكرية" (ouvert par l'autorité militaire) ، وهو يحمل رقم تسلسلي من 0 الى 960 ،

ويتوزع كالتالي: الجزائر 751-775، وهران 776-800،قسنطينة 801-825، مغنية826-50، الغزوات851-875 [29].

وتم انشاء لجان على مستوى مراكز المراقبة المذكورة، تتكون كل لجنة من شخصين للقراءة وليس للمراقبة ، أي أن الأول يختار الرسالة المشبوهة وهي قراءة أولى ، و أما الثاني فهو الذي يفتحها ويقرأها ليس مجرد القراءة فحسب ، بل يقوم بتحليل وتأويل مضمونها، وكل رسالة مرت على القراءة يوضع فوقها رقمين أحدهما رقم الجهة المراقبة ،والثاني للشخص المراقب أو القارئ ، ولذلك يتم حجز كل الرسائل الواردة من أو الذاهبة الى أحد الدول الأعداء، ويتم ارجاع الرسائل المحجوزة في بعض الحالات الى أصحابها ، ويتم حجز البعض الآخر، وذلك بوضع عبارة " علقت ورفضت من طرف السلطة العسكرية "(*acheminement suspendu par l'autorité militaire*) ، و بحسب رأي أغلب المراقبين فإن أغلب رسائل الجنود الجزائريين المقروءة ، تثبت بأنهم كانوا متعاطفين مع الألمان [30].وهذا ليس بجديد على فرنسا التي كانت ترتعد خوفا وهلعا من الألمان وقوتهم العسكرية الضاربة.

وإذا كانت مراقبة الرسائل صعبة، فإن مراقبة الطرود أصعب لعدة أسباب، نذكر منها على سبيل الميثال لا الحصر:على الموظف في البريد أن يعيد طي الطرود كما كانت من قبل، بالإضافة الى الكم الهائل من الطرود مثله مثل الرسائل ومراقبتها في ظرف قياسي ليس أمرا سهلا، أما الطرود التي لم تدخل تحت خانة الخطر يتم احالتها الى ضابط البريد ليتحقق منها، ثم يقوم باغلاقها بواسطة أشرطة مطاطية قوية ثم تشمع وتختم بالخاتم الأحمر وتكتب عليها عبارة "حجز السلطة العسكرية" (*saisie par l'autorité militaire*) [31].

4. تشديد المراقبة على مراسلات المجندون المغاربة في جيش شمال افريقيا

1.4 المجندون الجزائريون بفرنسا:

وفي الحقيقة لم يكتف الاستعمار الفرنسي باستعمار بلدان شمال إفريقيا وتجنيد أبنائه لخدمة مصالح فرنسا العجوز في الداخل والخارج، بل راحت تراقب مراسلات جنود مسلمي إفريقيا الشمالية وتتجسس عليهم ، و بصفة خاصة أثناء الحرب العالمية الأولى ، فقد وجه الحاكم العام للجزائر السيد ليتو ملحوظة تحمل رقم 18698 ، ومؤرخة في 23 أكتوبر 1915 ، إلى قادة ولايات ودوائر الجزائر، تضمنت هذه الرسالة على مسألة إجبارية مراقبة المراسلات الموجهة من طرف الجزائريين المقيمين خارج الجزائر، وخاصة بفرنسا إلى أهلهم وذويهم بالجزائر[32]. ومما يمكن استنتاجه هو خوف فرنسا من الجنود الجزائريون الموزعين في مختلف الجهات بما فيها جهة فرنسا،مع أن الجزائريين كانوا يحاربون في الصفوف الأمامية .

وتم التحذير حتى من مراسلات المسلمين الأخرين المقيمين بفرنسا ، لذلك طالب المسؤولين العسكريين ممارسة هذه الرقابة على كل المراسلات العادية التي تنطلق من الجزائر، وعلى كل المراسلات الآتية من الخارج ، وكذلك الرسائل العادية الموجهة إلى الجزائريين المقيمين بفرنسا من طرف مسلمين آخرين من دول عربية و إسلامية مختلفة [33].

ولكن من جهة أخرى فقد استثنى الحاكم العام للجزائر السيد ليتو من ذلك ، الرسائل التي تحمل خاتم أحد المترجمين الفرنسيين التي لا تمسها عملية الرقابة لأنها مرت عن طريق مسؤول فرنسي موثوق به[34] .

و من ناحية أخرى أرسل الحاكم العام للجزائر السيد ليتو رسالة سرية تحمل رقم 18098 ، مؤرخة في 23 أكتوبر 1915 إلى ولاة الجزائر : قسنطينة ، الجزائر ، وهران ، يحثهم فيها على تشديد الرقابة على كل مراسلات الجنود الجزائريين العاملين في جيش شمال إفريقيا، و لفت نظرهم إلى أن جريدة لاديبش "la dépêche [35] " نشرت خبرا لوزير الحربية الفرنسي، يطالب فيه السلطات المعنية بضرورة تشديد الرقابة على كل رسائل جنود شمال إفريقيا عند الانطلاق وعند الوصول [36].

.

وأكدت جريدة لاديبش على هذه المراقبة على لسان وزير الحربية في عددها رقم 11/9/4917 بتاريخ 03 ديسمبر 1915 ، و الذي أعطى صلاحيات واسعة للإدارة الولائية ، لكي تطبق المراقبة على جميع الرسائل التي تصل إلى شخصيات كبيرة بفرنسا أو الخارج من طرف الجنود المسلمين المقيمين بالجزائر، وألح وزير الحربية على ضرورة أن لا تتعرض هذه الرسائل إلى الحجز،على أن تطبق هذه الرقابة فقط عند مرحلة الانطلاق ، أما عندما يكون عدد الرسائل كبير جدا فيمكن مراقبتها بتونس[37]. و من ناحية أخرى فقد أصدرت السلطات الفرنسية بالجزائر عدة أوامر وقوانين تسهر على تنظيم مراسلات الجزائريين إلى أصدقائهم، نذكر منها منشور رقم 116 المؤرخ في 31 مارس 1916[38].

واختلف المسؤولين الفرنسيين في نوع الرقابة التي يجب أن تطبق على مراسلات الجنود الجزائريين بجيش شمال إفريقيا، لذلك أرسل الحاكم العام للجزائر السيد ليتو في رسالة له رقم 223 ، بتاريخ 03 مارس 1916 إلى السادة ولاة الجزائر، أين وزعت نسخة منها إلى القائد العام للقوات البرية والبحرية لإفريقيا الشمالية والى المفتش العام للبريد والتلغراف والهواتف ، وطلب منهم السيد ليتو بمراقبة رسائل الجزائريين القادمة إليهم من جنود الصبايحية والاحتياطيين بفرنسا ، ولا سيما الجنود الفارين من الجيش الفرنسي، و يرى البعض الآخر بأن عملية الرقابة هذه يجب أن تطال أيضا الرسائل التي تصل إلى فرنسا وهي مشحونة من طرف الجنود الجزائريون [39].

وكانت السلطات الفرنسية تخشى ماتخشاه من المتاعب التي قد يسببها لها الجنود الجزائريون الفارون من الجيش الفرنسي، لأن هؤلاءء تدربوا على حمل السلاح، و من الصعب التحكم فيهم، لأنهم في أي لحظة يشكلون خطرا على مصالحها في الجزائر وهذا ماحدث بالفعل، بل تدربوا على صنع الذخيرة وحسن التخفي والمواراة عن أعين العدو، لذلك فالنواة الأولى لأغلب الثورات والإنتفاضات تشكلت من هؤلاء وخاصة في ثورة الجزائرية المباركة.

و لأجل ذلك وضعت إدارة الاستعمار الفرنسي مجموعة من الشروط التي تتوفر عليها عملية مراقبة مراسلة الجزائريين ومنها: أن تمس الرقابة كل الرسائل بدون استثناء القادمة من فرنسا إلى سكان الجزائر والتي تسلمها إدارة البريد والمواصلات ، و أن تخضع هذه المراسلات إلى الإحصاء الدقيق ، على أن يكون متوسط كل بريد آت من فرنسا حسب الولايات الثلاثة للجزائر كالتالي:أولا، مراسلات غير ممسوحة ، وتكون موزعة كالتالي ، الجزائر 987 رسالة، وهران 643 ، قسنطينة 270 ، أي بمجموع 1900 رسالة ، ثانيا: مراسلات ممسوحة ، وهي موزعة كالتالي، الجزائر 191 رسالة، وهران 75 ، قسنطينة 29 ، أي بمجموع 295 رسالة ، وبالتالي فإن مجموع الرسائل التي تصل إلى ولاية الجزائر من النوعين سنة 1916 حوالي 1178 رسالة، وأما وهران 718 ، و قسنطينة 299 رسالة [40].

2.4 رسائل المجندون المغاربة بين الخطورة واللاخطورة:

وقد جاء أيضا في رسالة سرية تحمل رقم 1613 ، مؤرخة في 31 ديسمبر 1922 ببيروت ، أرسلتها الشرطة العليا الفرنسية بسوريا وقائد قوات الشرق، إلى الحاكم العام للجزائر السيد تيودور ستاق -1868 1950 (Théodore Steeg) ، وهي عبارة عن تقرير مفصل لمراسلات المجنود ون المغاربة في الشرق [41].و مما جاء في هذا التقرير المذكور أعلاه ، أنه لم يسجل طيلة فصل الخريف من نفس السنة أية ملاحظة هامة في مراسلات الجنود المسلمين لشمال إفريقيا، و قد قارنت السلطات الإدارية بين كل الخطوط التي كتبت بها أغلب هذه الرسائل ، فتوصلوا إلى وجود نموذجا موحدا ، لا يحتوي إلا على عبارات التحية الطويلة ، ولكنها متنوعة ، وفي النهاية اعترفت الإدارة الفرنسية بأنها لم تكن تشكل أي خطر على سياسة فرنسا الاستعمارية [42].

غير أنها اكتشفت سرا لم تهتدي إليه من قبل ، وهو عثورها في عدة رسائل على عدة صور فوتوغرافية للعاصمة اسطنبول ، خاصة بعد انتصار كمال أتاتورك (1881- 1938)على اليونان سنة 1922 ، ولكن من دون تعليقات المرسلين ، مما يثبت تعلق الجنود الجزائريين بتركيا وبزعيمها مصطفي كمال وهو يخوض حركة تحرر واسعة [43]. ففرحوا لإنتصاراته الباهرة على اليونان، علما بأن البطاقات التي كان يختارها الجزائريين للكتابة تحمل صورا لمساجد ولمقابر للمسلمين، و الهلال وهو رمز وحدة المسلميين، ولهذا الغرض أصدرت فرنسا قرارا في 21-11-1915 ، ينص على وجوب وضع الرسائل العسكرية أي تلك

الموجهة الى الجنود وهي مفتوحة في علبة البريد الوارد أو عند ساعي البريد (Vaguemeste) وليس في في مكاتب البريد المدنية [44].

5. أهداف مراقبة رسائل المجندون المغاربة:

و لاحضت أيضا الإدارة الفرنسية في جيش الشرق إرسال أولياء الجنود المغاربة مصاريف زائدة عن تلك التي كانت تصلهم من قبل ، ربما لأنهم أحسوا بقرب عودتهم إلى أوطانهم، ولذلك تم استقبال عودة التونسيون بحرارة كبيرة عند عودتهم إلى بلادهم قادميين إليها من سوريا، ومع ذلك ألح الجنود المغاربة المحاربون في الشرق على أولياؤهم بأن لا يتم مراسلتهم عن طريق الحوالات بسبب التراجع الملحوظ في قيمة المبالغ المرسلة إليهم ، بسبب ارتفاع قيمة خصم الرسوم[45].

وفي كل هذا كان الفرنسيون يتطلعون للحصول على اعترافات سياسية وإدارية وقانونية صريحة مكتوبة تدين الجنود المغاربة وهم بعيدين عن أهلهم وأوطانهم، ولم تكن أبدا تتطلع لتحسين ظروفهم المادية والمعنوية القاسية والمتردية، رغم أن بعض الجنود التونسيين اشتكوا من نظام رخصة الدخول و الخروج أو رخصة العطلة التي كانت تقدم لهم على فترات متباعدة وغير منتظمة ، و تخضع في كثير من الأحيان إلى حسابات سياسية، واشتكى أيضا بعض هؤلاء الجنود من سوء الإطعام أو التغذية مع قلته [46].

وفي الغالب الأعم لم تكن رسائل الجنود المغاربة في الشرق ذات طابع سياسي ، بل كانت رسائل لها رائحة الأخوة و الصداقة ، و قد تأكد الاستعمار الفرنسي من ذلك بنفسه عندما لم يعثر حسب هذا التقرير، إلا على رسالة واحدة ،لأحد الجنود التونسيين الذي طلب من أهله أن يزوده بصورة الزعيم التركي كمال أتاتورك[47] ، وبالتالي لم يك يهم الجندي التونسي الا أن يطمئن على صحته وصحة أهله وسلامة وطنه ، فكان هذا الأخير يسأل عن أشياء طبيعية و جد عادية ، كمثل مسألة الانتهاء من عملية الحرث ، و إذا ما كان جني الزيتون جيد في هذه السنة، مما يدلل حسب المراقبين الفرنسيين بأن أغلبية المجندين من منطقة القبائل التي تشتهر بها أشجار الزيتون [48].وتونس هي الأخرى تشتهر بأشجار الزيتون وبكثرة. وفي النهاية خلص هذا التقرير الخاص بمراقبة مراسلات الجنود المغاربة في الشرق، إلى نتيجة جوهرية كان يبحث عنها ويتمنى أن تتوفر في الجندي المغاربي من خلال استطلاع وتفتيش رسائله ، وهي البحث و التنقيب عن الحالة والوضعية العقلية والأدبية التي وجدها هذا الجندي المغاربي والتي كانت مريحة ومفرحة ، في نظر وزعم الإدارة الفرنسية [49].

وفي حقيقة الأمر لم يكن يهم الإدارة الفرنسية الوصول إلى شيئ جديد من خلال مراقبتها لمراسلات الجنود المسلمين لشمال إفريقيا بسوريا ، سوى الوقوف على الحالة الحقيقية النفسية والعقلية لدى هؤلاء الجنود، والتركيز على معرفة الأسباب التي تقف وراء التصرفات العدوانية الخطيرة تجاه فرنسا، و التي قد يقوم بها بعض الجنود المغاربة ، انطلاقا من قناعاتهم بمشروع حركة الجامعة الإسلامية التحرري والوحدوي الذي كان يقف في وجه الأطماع الإستعمارية الإستيطانية الغربية وبصفة أخص المشروع التدميري الإستعماري الفرنسي التوسعي .

وكانت المخابرات الفرنسية بجميع تشكيلاتها تحاصر الجزائريين وتراقبهم في كل شيئ وتحاسبهم عن كل شيئ ، لذلك كانت تعلم كل ما يحاك ضدها في الجزائر وفي خارجها ، ففي الخارج كانت متوقعة حدوث حرب معها من طرف الألمان ، وفي الشأن الجزائري كانت عيونها تؤكد على وجود علاقة بين الداخل والخارج، أي أن مشروع حركة الجامعة الإسلامية الذي له علاقة بالتقارب الألماني التركي ، وبالتالي امكانية استغلال الجزائريين مسألة انشغال فرنسا و اعلان الثورة عليها كما حدث في حرب 1870مع بروسيا ، لأن الإستعمار الفرنسي ومخابراته استفادت من هذه التجربة ، لذلك فالأمم الواعية هي التي تستغل التاريخ وتوظفه لخدمة أهدافها المستقبلية الكبرى،أما الأمم الجاهلة فهي التي تكون ضحية التاريخ الذي لا يتوقف عند نقطة جهلها.

1.5 رسائل المجندين المغاربة بين الإتلاف والأرشفة

و طلب هذا القرار في مراسلة مقيدة تحت رقم 1400، والصادرة في 9 أوت 1919، من اللجان التي كانت مكلفة بعملية مراقبة مراسلات الجنود المسلمين المغاربة العاملين بجيش الشرق ، أن لا تستقبل من الآن فصاعدا أية مراسلات من إدارة البريد والمواصلات ، بل وأمرهم بضرورة التخلص من هذا الملف ، على أن ترمى كل المراسلات التي كانت محجوزة ، و أن توكل هذه المهمة إلى ضابط فرنسي، و أما البعض الآخر من الرسائل فتنقل إلى أشرطة من نوع " diapositive" ، وبعد ذلك يتم أرشفتها ومركزتها ، على أن تخضع

لعملية القراءة و التحليل في المراكز التالية: ستراسبورغ ، و ميلوز، و شارلفيل ،وليون ،و مارسيليا، و بوردو ،و نيس ، وتونس والجزائر ، و سوريا [50]. و أما فيما يتعلق بالبرقيات من الأحسن نسخها ، غير أن القوائم السوداء ، و قوائم العصاة المتمردين على النظام الاستعماري الفرنسي يجب التخلص منها بحضور ضابط عسكري [51].

و لكن لا تتم عملية إلغاء هذه المراسلات هكذا بطريقة فوضوية ، بل يجب أن تتم بطريقة مباشرة ، على أن يحضر هذه العملية رئيس وضابطين ، وبعض القراء و الإداريات ، على أن تسلم المقررات والمحاضر إلى الإدارة المعنية وهي البريد والمواصلات ، و كذلك ترجع الأدوات والآلات التي كانت تستخدم في عملية الفرز والمراقبة من طرف رئيس كل لجنة إلى أقدم ضابط الذي يسلمها بدوره إلى المصالح الإدارية الجهوية كالمقتصدين [52]، و في المقابل يجب على رؤساء لجان مراقبة بريد المسلمين المغاربة ، الانتهاء من عمليات الإلغاء و الجرد و المحاسبة ، ثم العودة إلى مناصبهم السابقة في الجيش قبل 15 أوت 1919، و في الأخير على رئيس هذه اللجان أن يقدم تقريرا مفصلا عن عملية الإلغاء هذه [53].

2.5 المراقبة السرية لرسائل المغاربة ونتائجه

ولأجل تحقيق هذا الغرض الإستعماري الفرنسي ، جاءت رسالة وزير الحربية الفرنسي إلى كل من القائد الأعلى للقوات المسلحة الفرنسية فرع الشرق ، ببيروت و إفريقيا الغربية ، والمسجلة تحت رقم 11/9/4571، و الممضاة في باريس بتاريخ 03 نوفمبر 1920 ، و التي تناولت موضوع مراقبة بريد بعض المراسلات المغاربة، و في الأخير طالب الوزير أن تتم العملية في السر [54]. و على الرغم من الغاء الإدارة الفرنسية بالجزائر مراقبة مراسلات الجزائريين تنفيذا لقرار وزير الحربية الخاص بإلغاء لجان مراقبة البريد والبرقيات والمؤرخ في يوم 15 أوت 1919 ، الا أن تعليمة الحاكم العام للجزائر السيد جونار المسجلة تحت رقم 19686 ، قد تأخرت نوعا ما بحوالي ستة أيام ، ولم يتم إرسالها إلى ولاة الجزائر : الجزائر ،وهران ، قسنطينة، إلا بتاريخ 21 أوت 1919[55] . و أورد نفس التقرير جدولا به خمسة خانات تناولت النقاط الآتية ، وهي مرتبة كالتالي: عدد الرسائل التي خضعت لعملية الفرز والمراقبة، نوع المواضيع المعالجة ، مقبولة ،أو غير مقبولة ، على أن تكون العملية على حياد أو بدون ملاحظة[56] . و أما فيما يخص عدد الرسائل المراقبة في هذا التقرير فقط ، بلغت حوالي 3734 رسالة [57].

و في تقرير ثان من السيد بروسوس "brousos " ، القائد الأعلى لقوات الشرق والذي سجل فيه وجود حوالي 5806 رسالة تمت مراقبتها، وفي تقرير ثالث ، تم تسجيل حوالي 4857 رسالة ، وفي ملحوظة أخرى وزعت نسخ منها على كل من وزير الحربية ، زير المالية ، قائد القوات المسلحة فرع إفريقيا والشرق ، الحاكم العام للجزائر ، والمقيم العام الفرنسي بتونس [58]. وفي الحقيقة فإن مراقبة فرنسا لرسائل الجنود المسلمين المغاربة، لم تكن في الحرب العالمية الأولى فقط، بل وأيضا في الحرب العالمية الثانية ، فأوكلت هذه المهمة إلى " المديرية العامة لشؤون الأهالي وأقاليم الجنوب[59] ، وفي هذا الصدد توصلت التقارير البوليسية الى نتيجة مفادها أن الجنود المسلمين المغاربة الذين جندوا اجباريا كانوا أكثر تعاطفا مع مشروعهم الوطني و القومي الداعين الى الحرية والاستقلال ، من المتطوعون الذين توغلت فيهم الأفكار الفرنسية الهادفة الى التعاون مع فرنسا الوطن الأم .

وفي كل مرة كانت كل هذه الوثائق تركز على دراسة عقلية الجنود المغاربة في الشرق، والتي كانت تغلب عليها باستمرار عبارة "بدون ملاحظة " والتي كانت نسبتها أعلى من نسبة عبارة "حالة غير مرضية "، وفي الحقيقة تكررت هاتين الملاحظتين كثيرا في أعمال استخباراتية متعددة من مثل تعب الجنود ، غذاءهم ، صحتهم ، عطلهم ، رأيهم في مكان الإقامة ، نظرتهم لنشاطات فرنسا في الشرق، وعلاقتهم بسكان الشرق، علما بأن هذا التقرير أعلاه كان قائد أركان الجيش بالشرق السيد بروسوس ، قد أرسله الى الحاكم العام للجزائر ليثبت به قضية حسن سيرة الجنود المسلمين لدول شمال إفريقيا ، و بأنهم

يقومون بمهمتهم بأحسن قيام ، ولا شيء ينقصهم ، وأنهم لم يشتكوا من أي مشكل كان[60].

و ليس هذا فحسب ، بل وجدت رسالة أخرى سرية صادرة من بيروت تحت رقم CD 3/7 بتاريخ 04 أفريل 1923 ، مرسلة من نفس الجهة ، أكدت فيها صحة المعلومات السابقة الذكر ، أي عدم تسجيلها لأية ملاحظة هامة في الفصل الأول من نفس السنة ، بل وأضافت بأنها لم تسجل أية إشارة إلى الجامعة الإسلامية [61]، أو الجامعة الطورانية [62]، ولا حتى لأي برنامج آخر ضد تجنيد الجنود المسلمين المغاربة [63].و في إشارة أخرى لم تخف هذه الرسالة بعض المسائل التي كان يعاني منها الجنود المغاربة، كشكواهم من بعد المسافة ، عدم استفادتهم من العطل ، و التعب الذي نال منهم ، و في الحقيقة ما كان يهم الإدارة الفرنسية من وراء كل ذلك الا عدم ذكر القادة والمصالح الإدارية الفرنسية بسوء ، و أن لا تكون لهؤلاء الجنود المغاربة ارتباطات خارجية مع منظمات وحركات تحررية كالجامعة الإسلامية التي قل نشاطها في هذه الفترة ، و لكن من جهة أخرى نبهت هذه الرسالة إلى تراجع إرسال الأولياء الأموال إلى أولادهم ، وأرجعته كالمعتاد إلى انخفاض قيمة الصرف [64].

و في اطار التأكيد على خطورة الجامعة الاسلامية، أرسل قائد قوات الشرق بسوريا تقريرا سريا عن مراقبة مراسلات الجنود المسلمين لشمال إفريقيا ، إلى القائد الأعلى للقوات المسلحة الفرنسية وذلك في الفصل الثاني من سنة 1923 ، وهو مسجل تحت رقم 3/751 ، بتاريخ 02 جويلية 1923، بين فيه النتائج التي تم التوصل إليها من خلال مراقبة وتفتيش رسائل الجنود المغاربة وهي كالتالي : التأكيد مرة أخرى على عدم ظهور أية ملاحظات ذات أهمية ، إلا بعض الإمتعاضات و الإنتقادات التي قدمها الجنود المغاربة في الشرق الى أهلهم والتي أنصبت في أغلبها حول طول مدة إقامتهم في الشرق ، و بالتالي هم يريدون الدخول في اقرب وقت ممكن إلى أوطانهم والعودة إلى أهلهم وذويهم، والأدهى والأمر أنهم كانوا يريدون معرفة المزيد عن أحوال بلادهم وأوطانهم [65]، بل والأخطر من كل ذلك تأكيد هذا التقرير عكس التقارير الأولى على التأثر الشديد لهؤلاء الجنود المغاربة بحركة الجامعة الإسلامية ، إلى درجة أن قائد قوات الشرق سبق له أن أرسل للحاكم العام للجزائر السيد تيودور ستاق رسالة مسجلة تحت رقم 3/738 المؤرخة في 29 جوان 1923 ، يعلمه بتعاظم خطورة مشروع حركة الجامعة الإسلامية وتأثيرها الواضح على الجنود المسلمين لشمال إفريقيا [66].

وهكدا اعترف العدو الفرنسي بالمعنويات العالية التي كان يتصف بها جنود شمال افريقيا ، رغم بعض الأشياء التي كانوا يجهلونها ، هذا ما جاء في وثيقة أخرى مماثلة تحمل رقم 3/567 مؤرخة بسوريا في 14 أفريل 1924 والتي أرسلها قائد جيش الشرق إلى السيد تيودور ستاق الحاكم العام للجزائر، أين أخبره بأن مصالحه الإدارية بالشرق لاحظت في نفس الفصل الأول من سنة 1924 ، وجود عدد كبير من الجنود المسلمين لشمال إفريقيا بالشرق ، لم يكونوا يعرفون مدة الخدمة العسكرية ، لذلك طلبوا من أولياؤهم الاستفسار لهم عن الإجابة ، و كان أغلبهم يجهلون تماما دورهم في سوريا ، غير أن هذه الوثيقة اعترفت في الأخير بالمستوى العقلي القوي لهؤلاء المجندين [67].

و وجه السيد لروفوت "p,o,lrouvot " قائد جيش الشرق رسالة إلى كل من وزير الحربية فرع إفريقيا والشرق ، والحاكم العام للجزائر ، والمقيم العام بتونس ، يخبرهم فيها عن وجود 6928 رسالة من رسائل الجنود المسلمين لشمال افريقيا ، تم اخضاعها لعملية الفرز والمراقبة ، وتوصل السيد لروفوت إلى نتيجة إضافية ، ربما لم يكن يتوقعها، وهي اعترافه بتمسك الجنود المسلمين لشمال إفريقيا بدينهم الإسلامي الذي كان يشغل بالهم كثيرا [68].

و مع ذلك كان القائد الأعلى لقوات الشرق بسوريا مكثرا من تقاريره حول موضوع مراقبة مراسلات الجنود المسلمون لشمال إفريقيا بالشرق ، من ذلك أنه أرسل تقريرا أخرا في الفصل الرابع من سنة 1924 إلى القائد الأعلى للقوات المسلحة الفرنسية وتحديدا إلى المكتب الثالث، وهو مسجل تحت رقم 3/1254 المؤرخ في 03 أكتوبر 1924 ، أين وصل فيه إلى نتيجة جاءت بعد التحري الدقيق في رسائل الجنود المسلمين المغاربة، وهي التي لم يتم التوصل فيها إلى حقائق تصدم الإدارة الفرنسية ، الا أنه سجل وجود بعض النقائص التي لا يراها شخصيا مضرة بالمصالح العليا لفرنسا، كشكاوي المجندين المسلمين

المغاربة من سوء التغذية والإرهاق والتعب وندرة الورق لكتابة رسائلهم ، لكن في المقابل لم تسجل أية مظهر من مظاهر نشاط حركة الجامعة الإسلامية [69].

و إذا نظرنا إلى حقيقة الإدارة الفرنسية نجد أنها كانت تتخبط خبط عشواء، ففي الوقت الذي إعترف فيه التقرير أعلاه بسوء التموين والإطعام الذي كان يشكوا منه الجنود المغاربة في الشرق ، جاءت هذه المسألة مغايرة وعكسية في التقرير السري رقم 3/24 و المؤرخ في 03 جانفي 1925 ، والذي بعثه قائد قوات الشرق إلى القائد الأعلى للقوات المسلحة الفرنسية ، إلى درجة أن الوقاحة وصلت بالقائد الأول أن قال بأن الغذاء الذي يقدم لهؤلاء الجنود المسلمين أفضل من الطعام الذي كانوا يتناولونه في بلادهم [70]. قد يكون هذا صحيحا في مجمله، لأن أغلب الجنود ينحدرون من عائلات معوزة ، و ربما يكون الفقر أحد أسباب تطوعهم في الجيش الفرنسي، وبالتالي لا غرابة في أن يكون غذاؤهم في الجيش أحسن بكثير من غذاءهم في منازلهم، لكن الشيئ الذي أعيبه على صاحب هذا القول ، هو أن هذا القول جاء ربما متناقضا مع ما قيل من قبل ، وفي أكثر من مرة ، بأن المجندون كانوا يعانون من سوء ونقص في التغذية.

و إذا كان ولا بد من توضيح ، رأي القائد الأعلى للجيش الشرق الذي يرى فيه بأن عملية مراقبة مراسلات الجنود المسلمين لشمال إفريقيا بالشرق ، أثناء الفصل الرابع من سنة 1924، قد بينت بأن الجنود المسلمين لشمال إفريقيا سجلوا في رسائلهم بأنه لم تبقى لهم من الخدمة إلا 18 شهرا، وبالتالي قدروا رجوعهم إلى أهاليهم في شهر مارس أو أفريل من سنة 1925 [71].

ولكن الملاحظة الأبرز في كل هذه التقارير على الأقل من منظوري الخاص ، يبدو عليها شيء من التضارب والتضاد، و عدم التعامل مع الأرقام بموضوعية ، وتضخيم الإيجابيات ، والتقليل من السلبيات ، وكثرة الأرقام والتي قيل عنها أن أصحابها المتعاطين معها كانوا حياديين، وفي الحقيقة الجنود المسلمين في الشرق لم يكونوا مؤهلين لقول الحقيقة ، لأنهم بكل بساطة ليسوا أحرارا، فهم تحت طائلة القانون العسكري ، ولا شيء يحميهم من المخالفات أو العصيان ، وبالتالي فهم تحت الرقابة والمساومة والضغط والتهديد والعقوبة القاسية ، ولذلك لا غرابة إذا وجدنا الاتجاه العام لهذه المراسلات بأنه انحاد عن اتجاهه الصحيح ، و لذلك أخذ منحى عائليا و إخوانيا، المهم كان يصب في خانة فرنسا لتلميع صورتها، و تصوير تصرف الجنود المغاربة على أنه كان قلبا وقالبا مع فرنسا .

وكانت فرنسا جد خائفة من فقدان صورتها وهيبتها العالمية ، فكانت تظهر للرأي العام العالمي بأنها القوة التي لا تقهر، خاصة وأن الصراع كان بينها وبين ألمانيا وبريطانيا على أشده فيمن يتزعم أوربا، ولكي لا تضعف صورتها أمام مستعمراتها ،بل وحتى بين جنودها، خاصة عندما لاحت في الأفق بوادر الحرب العالمية الأولى ، وظهور التهديد الألماني الفعلي على الأمن القومي لفرنسا .

و أمام كل هذه الظروف العصيبة التي كانت تمر بها فرنسا ، كان من المنطقي أن تتحلى وتتخلى فرنسا الإستعمارية من كل طارئ قد يقوض أركان دولتها ، خاصة وأن ألمانيا وتركيا أستعملتا حركة الجامعة الإسلامية كمشروع مضاد لدول الحلفاء (فرنسا، بريطانيا ..)، ولعبت ألمانيا على وتر الإسلام، حيث صرح المستشرق الألماني ماكس فون أوبنهام (Max von Oppenheim)1860-1946) قائلا " إن الإسلام سوف يكون أهم أسلحتنا على الإطلاق في الصراع المجبرين عليه ضد انجلترا، لأن علينا أن نخوضه بالسكين " [72] . لذلك طلبت ألمانيا وتركيا من الجنود المسلمين الذين يحاربون إلى جنب فرنسا وبريطنيا الفرار والإلتحاق بهما من أجل تحرير بلدانهم، وذلك من خلال المناشير التي كانت توزعها ألمانيا وتركيا أين كانت تأكدان فيها استهزاء فرنسا واستهتارها بالدين الإسلامي ، وقالتا بأنها تمنع المجند المسلم من تؤدية فرائض الاسلام كالصلاة والصوم .

ولا ننسى طبعا النداءات التي صدرت عن أفراد أو جماعات مؤيدة للتحالف الألماني التركي والمنددة بالسياسة الفرنسية الإستعمارية الإستيطانية، ومن هذه الشخصيات التي وقفت إلى صف ألمانيا وتركيا و الذين كانوا في أغلبهم من أبناء الأمير خالد ، كالامير عبد المالك والأمير علي ، أما أهم الجنود الفارين من الجيش الفرنسي، نذكر منهم رابح بوكابوية [73]صاحب كتاب "الإسلام في الجيش الفرنسي" و في الحقيقة عنوانه الكامل هو (Les Musulmans d'Afrique du Nord et le djihad" (L'Islam dans l'armée française)" ، أين انتقد فيه المعاملة السيئة التي يلاقيها الجنود المسلمين في الجيش الفرنسي . دون أن ننسى الأثر الذي تركته بعض الجرائد التي وقفت ضد فرنسا ودعمت

فكرة الفرار من الجيش الفرنسي والإلتحاق بجيش تركيا، نذكر منها : الأعلام، دار السلام، الواجب، الجهاد .

و حققت هذه النداءات بعض الإستجابة و تأكدت فرنسا من خطورته وعواقبه ، وبشكل خاص قانون التجنيد الإجباري، إذ لاحظ المسؤولين العسكريين الفرنسيين بأنفسهم مسألة تقهقر وتراجع عدد المقبلين على التجنيد من المسلمين المغاربة وبخاصة الجزائريين ، بسبب ارتفاع عدد الجنود الفارين من الجيش الفرنسي وعلى وجه التحديد في شهري مارس وأفريل من سنة 1915، إلى جانب كثرة الشباب الجزائري الفار إلى الجبال رفضا لقاون التجنيد الاجباري ، لذلك استعانت فرنسا بالمتطوعين بعد أن أغرتهم بتحفيزات وامتيازات كثيرة منها رفع قيمة علاوة الحرب إلى 200 فرنك [74].

وكان كليمنصو 1929 - 1841 (Clémenceau) وهو أحد أعمدة مهندسي معاهدة فرساي ، خير من عبر عن فكرة اسراع فرنسا إلى مسألة التجنيد الاجباري القسري لأبناء المستعمرات ، حتى تصمد فرنسا في الحرب العالمية في وجه ألمانيا ، فصرح قائلا "إن قواتنا على حافة الانهيار ، فقدنا ثلاثة ملايين رجل ، وأصبحنا في هذا الوقت مجبرين على طلب العون من مستعمراتنا لمجابهة معارك قادمة قد تنجر عنها مذابح لخيرة الفرنسيين " [75] ، وربما يكون وراء هذا الإجراء الذي طلبه السيد كليمنصو ، هو التصرف الذي قام به السيد " رابح بوكابوية" ، بعد استشارة "لجنة الوطنيين الجزائريين"[76] ، لما قام بإرسال مذكرة إلى الرئيس الأمريكي " ولسون" ، من أجل منح الجزائر وتونس استقلالهما .

وبلغ خوف فرنسا مداه من احتمال الإنهزام أمام المانيا أثناء الحرب العالمية الأولى ، وهذا ما يوضح استدعاء ها في سنة 1916 لدفعة 1917 التي أجبرت على اللحاق بالعمل العسكري قبل الأوان [77]. ليس هذا فحسب ، بل فرضت التجنيد الاجباري حتى على المناطق العسكرية بالجنوب الجزائري وايضا على كل الجزائريين المقيمين في الخارج باعتبارهم رعايا فرنسيين استنادا إلى " مرسومي 03 فبراير 1912 ،ومرسوم 03 أوت 1917 " [78].

أما رد فعل فرنسا على ألمانيا وسياستها الإسلامية، أنها قامت بسياسة اسلامية مضادة استعانت فيها بشيوخ الطرق الصوفية والزوايا، واختارت ثلاثة أئمة متخرجين من احدى المدارس الفرنسية الجزائرية وذلك بهدف مرافقة الجنود الجزائريين بجبات القتال[79] .وكثفت الإدارة الاستعمارية الفرنسية من رقابتها للأماكن والبلدات الجزائرية التي تعتقد بأنها كانت مهد الوعي الديني والسياسي ، وبالتالي فهي متعاطفة مع حركة الجامعة الاسلامية التي كانت تدعمها ألمانيا والسلطان التركي ابان الحرب العالمية الأولى ، كمستغانم باعتبارها مهد الطريقة السنوسية المؤيدة للدولة العثمانية، والجزائر، وتلمسان[80] .

و في الحقيقة مراقبة الرسائل والطرود كان عملا منظما ومدروسا بين دول الحلفاء في كيفية تضيق الخناق على الدعاية والدعاية المضادة لدول المحور وخاصة ألمانيا، و أما الأهداف التي يمكن اضافتها الى الأهداف السابقة من عملية تشديد المراقبة هو: حماية جبهات القتال في الجهات الأمامية والخلفية، والحماية الأدبية والنفسية للسكان الفرنسيين ، خنق ألمانيا اقتصاديا خاصة الضغط على شركاتها ، بل و حتى على المتعاملون معها ماليا واقتصاديا ، وكل ممتلكاتها العادية، ومن أجل ذلك تم انشاء مكتب مركزي للإستعلامات بباريس في 10-9-1915، للتنسيق بين كل من فرنسا ، بريطانيا ،بلجيكا، ايطاليا و روسيا، وفي 16-4-1916 اجتمعت الدول المذكورة في تنسيق أمني وقومي دائما في باريس ، وكان الهدف من هذا الإجتماع هو تفعيل وتشديد الرقابة على المراسلات المدنية والعسكرية [81].

6. خاتمة :

من الصعوبة بمكان الوقوف على حقيقة ما كان يدور بين الأهالي وعائلاتهم من جهة وبين بعضهم وبين أنصار ومناضلي حركة الجامعة الإسلامية ولا حتى مع أقطاب الفكر القومي العربي في غياب الإطلاع على ثلاثة مواقع أرشيفية هي :لأرشيف الفرنسي ، التركي و الأرشيف الألماني، ولذلك هذه محاولة متواضعة في هذا الإتجاه، و في الحقيقة لن يأخذ موضوع تبادل الرسائل بين الأطراف المعنية حقه، مالم يحاط الموضوع من كل جوانبه الخفية والمخفية، ومع ذلك يبقى الموضوع شحيح جدا ليس في ماد ته العلمية فحسب ، بل وفي طريقة معالجته لأنه من المواضيع التاريخية البكرة ولذلك كان يجب اقتحامه بماهو

متاح، ريثما تظهر دراسات أخرى أكثر عمقا ، و مع ذلك توصلنا إلى بعض النتائج والتوصيات وهي كالتالي :

- تضحية الإستعمار الفرنسي بالمجندين الجزائريين وتعريضهم للخطر المباشر بوضعهم في الصفوف الأمامية الأولى مما ترتب عليه سقوط ألاف الجزائريين في حروب كانت كارثية على الجزائريين.
- كان الهدف الأكبر من تجنيد الجزائريين داخل الجزائر وخارجها هو التخلص من الزائد السكاني وذلك بالتخلص من شبابه قبل أن يتخلص من الإستعمار الفرنسي ، بالإضافة الى مسألة تشتيت واضعاف الشباب الجزائري في الداخل و الخارج، وشغله عن قضية تحرير بلاده، علما أن فرنسا أغلقت باب التوظيف أمام الشباب الجزائري وفتحته في مسار واحد وهو التجنيد في الجيش الفرنسي تحت مغريات كثيرة.
- ان دراسة موضوع تبادل الرسائل بين المجندون الجزائريون وذويهم وغيرهم من المتواصلين ، يجعلنا نقف على أشياء غامضة تستوجب تحليل خطاب الرسائل كدراسة سياسية واجتماعية ونفسية ودينية وحضارية يمكن الإستفادة منها كدراسة تاريخية واستشرافية.
- صحيح أن الجيش الفرنسي استعمل المجندين الجزائريين كرأس حربة لمقارعة أعدائه الألمان، ولكن صحيح أيضا أن التأثير الألماني كان له نتائجه في فرار كثير من المجندين الجزائريين والتحاقهم بصوف ألمانيا وتركيا، مثل التحاق رابح بوكابية بمعية سريته المتكونة من 70مجندا بألمانيا ، أكيد لو يفتح الأرشيف الفرنسي أبوابه أمام الباحثين لربما سنصل الى نتائج أخرى تكون صادمة. جدا .
- هناك تضخيم وتهويل من حقيقة محتوى رسائل المجندين الجزائريين و الذي على ما يبدو أتعب المخابرات والإستعلامات الفرنسية في تقصي الحقائق وادانة المجندين بتهم واهية كشطب عبارة أو رسم صورة عادية لشخص ما فيقرأها االضابط الفرنسي على أنها صورة للسلطان التركي أو للإمبراطور الألماني.
- أخذت قراءة و تفسير مضمون الرسائل منحى وبعدا سياسيا ودينيا، عكس صورة التخوف الفرنسي الشديد من امكانية انهزامهم أمام ألمانيا التي استغلت هي الأخرى السياسة الإسلامية المضادة للسياسة الإسلامية الفرنسية، فصخرت فرنسا أبناء ومال وثروات الجزائر لمحاربة أعدائها .
- جاءت نتيجة قراءة مضمون رسائل المجندين الفرنسيين متضاربة ، تارة تقول أن المجندين الجزائريين أثبتوا اخلاصهم في الدفاع عن سيادة فرنسا في كل وقت وفي كل حين وبرأتهم من الإنتماء الى حركة الجامعة الاسلامية، في حين أن الطرف الآخر من الفرنسيين من اتهمهم بتبني أفكار حركة الجامعة الإسلامية ومعاداة فرنسا.
- فيه شبه اجماع بين الضباط الذين قرؤوا وحللوا رسائل المجندين الجزائريين على مسألة تدين وتمسك هؤلاء بدينهم الاسلامي الحنيف بقوة .
- اشتكى المجندين الجزائريين في رسائلهم حسب تحليل الضباط الفرنسيين من سوء التغذية وقلته والارهاق، ولكن صامت هذه القراءات عن سوء معاملة الفرنسيين للجزائريين الذين لم يشيروا اليها اطلاقا.
- كانت رسائل الأسرى المجندين الجزائريين عند ألمانيا تمثل تحديا حقيقيا لفرنسا لأنها كانت تخاف أن تنتزع منهم ألمانيا اعترافات أمنية سرية أو تسنطيع اعادة تجنيدهم ضد فرنسا.
- كانت فرنسا تقرأ الثورات الجزائرية بأن لها املاءات وتحريضات خارجية(اليد الأجنبية)، فأكدت هذه الأوهام على رسائل المجندين الجزائريين وأكدت بأن الجزائر كانت آمنة وهادئة ولكن سرعان ما ساهم الألمان في الحرب العالمية الأولى باستعمالهم للدعاية الإسلامية الألمانية التي هيجت الجزائريين و عمقت من حقد هم الشديد ضد فرنسا.
- يتعجب المتتبع للقراءت الخاطئة والمضللة التي استنتجها معظم الضباط الفرنسيين حينما استنتجوا خطأ بأن المجندون الجزائريون الذين جندوا بالقوة كانوا أكثر تعاطفا مع مشروعهم الوطني والقومي من المجندون الجزائريون الذين تجندوا بمحظ ارادتهم والذين أثبتوا حبهم لفرنسا واخلاصهم لها من الصنف الأول.
- ومن أهم التوصيات : دعوة فرنسا الى فتح أرشيف الرسائل أمام المؤرخين والباحثين ومدهم بالتسهيلات اللازمة، لإعادة كتابة و قراءة تاريخ الجزائر المعاصر.
- حث الباحثين على المزيد من الإهتمام بهذا النوع من التاريخ الإجتماعي والنفسي للجزائريين في المنظور القريب،

واقامة ملتقيات وندوات تاريخية، واختيار هذا الموضوع كعناوين لرسائل الماجستير والدكتوراه.

الهوامش:

(1) Raphaël Granvaud, De l'armée coloniale à l'armée néocoloniale 1830-1990, les éditions Agone, 2009,p3.

(2) عبد القادر بلجة ، مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري،1907-1945 ، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم العلوم الانسانية ، كليةالعلومالإنسانية والاجتماعية ، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس 2015-2016، ص 20.

(3) محمد بجاوي، المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي1830-1900، رسالة ماجيستير في التاريخ الحديث ، اشراف شاوش حباسي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أبو القاسم سعدلة، الجزائر2، 2005-2006 ،ص 137-139.

(4) نفسه، ص 22.

(5) نفسه، ص 25.

(6) نفسه، ص 156.

(7) كانت أهم نتاج هذه الحرب على الأقل بالنسبة لبروسيا هي : ضم أغلب منطقة الألزاس و جزء من اللورين، وتوحيد ألمانيا. (ألمانيا الجديدة) .

(8) بلجة، مرجع سابق ، ص 27.

(9) مصطفى الأشرف، الجزائر :الأمة والمجتمع ، ترجمة الدكتور حنفي بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1983، ص94،.

(10) Archives nationales d'outre mer,3H18, Surveillance Politique Des Indigènes.

(11)الأعلام جريدة تونسية أسسها محم بيرم الخامس وهو في مصر سنة 1884، وهي من الجرائد القلائل التي دافعت بقوة عن الهوية العربية.، فكان لها صدى واسعا في الجزائر.

(12) A.N.O.M ,3H18.

(13) A.N.O.M ,3H18.

(14) A.N.O.M ,3H18.

(15) A.N.O.M ,3H18

(16) موانى شارل اميل(1865-1919) ، كان بمدينة فاس بين 1908-1914.

(17) A.N.O.M ,3H18.

(18) A.N.O.M ,3H18.

(19) A.N.O.M ,3H18 .

(20) 14-18.org/html/thematique-courrier.dimanche 6-9-Guerre 2018 , A 11h35.

(21) *Christian Raget, "Première Guerre Mondiale, 1915 - 1918", Amicale Philatélique de Nanterre, 10 septembre 2017, vu le mercredi 19-9-2018.*

(22) A.N.O.M ,3H18.

(23) A.N.O.M ,3H18.

(24) A.N.O.M ,3H18.

(25) A.N.O.M ,3H18.

(26) A.N.O.M ,3H18.

(27) A.N.O.M ,3H18.

(28) *Christian Raget,* « Le contrôle postal de l'intérieur à partir de juillet 1915 » , https://semeuse25cbleu.net/grande-guerre-2/le-controle-postal-a-partir-de-juillet- 1915,vu le dimanche 23-9-2018 a 23.04.

(29) Ibid.

(30) Ibid.

(31) Ibid.

(32) A.N.O.M ,3H18.

(33) A.N.O.M ,3H18.

(34) A.N.O.M ,3H18.

(35) جريدة فرنسية كانت تصدر بمدينة ليل بين 1882-1940

.

(36) A.N.O.M ,3H18.

(37) A.N.O.M ,3H18.

(38) A.N.O.M ,3H18.

(39) A.N.O.M ,3H18.

(40) A.N.O.M ,3H18.

(42) A.N.O.M ,3H18.

(43) A.N.O.M ,3H18.

(44) 14-18.op-cit.

Guerre

(45) A.N.O.M ,3H18.

(46) A.N.O.M ,3H18.

(47) A.N.O.M ,3H18.

(48) A.N.O.M ,3H18.

(49) A.N.O.M ,3H18.

(50) A.N.O.M ,3H18.

(51) A.N.O.M ,3H18.

(52) A.N.O.M ,3H18.

A.N.O.M ,3H18

(53)

(54) A.N.O.M ,3H18

(55) A.N.O.M ,3H18

(56) A.N.O.M ,3H18.

(57) A.N.O.M ,3H18

A.N.O.M ,3H18

(58)

(59) بلجة، مرجع سابق ، ص 185.

.

(60) A.N.O.M ,3H18

(61) الجامعة الإسلامية ، حركة سياسية ودينية ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر،كان هدفها وحدة المسلمين تحت راية الدولة العثمانية، و من أشهر أقطابها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا ومصطفى كمال، والسلطان عبد الحميد الثاني.

(62) الجامعة الطورانية ، هي حركة سياسية قومية تركية، تعصبت لسياسة التتريك التي اكتوت بها تركيا وعادت عليها بالويل.

(63) A.N.O.M ,3H18

(64) A.N.O.M ,3H18

(65) A.N.O.M ,3H18

(66) A.N.O.M ,3H18

(67) A.N.O.M ,3H18

(68) A.N.O.M ,3H18

(69) A.N.O.M ,3H18

(70) A.N.O.M ,3H18

(71) A.N.O.M ,3H18

[72] عبد الرؤوف سنو، الإسلام في الدعاية الألمانية في المشرق العربي خلال الحرب العالمية الأولى، بحوث تاريخية مهداة إلى منير اسماعيل ،بيروت 2002 ،ص195.

[73] رابح بوكابوية (? -1875)، المكنى بالحاج عبد الله،أو بالأحرى هذا اسمه المستعار، مثقف جزائري من مدينة ميلة، جند في الجيش الفرنسي في الحرب العالمية الأولى وترقى في الجندية الى غاية رتبة ملازم، فر من الجيش الفرنسي سنة 1915 بمعية 70أخرين إلى معسكر ألمانيا ابان الحرب العالمية الأولى ، وخدم في اطار حركة الجامعة الإسلامية عن طريق عدة مناشير وكتيبات منها كتابه الإسلام في فرنسا.

[74] بلجة ، مرجع سابق ، ص 51 .

[75] نفسه، ص 55. نقلا عن شارل روبير أجرون ، ا اريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871إلى إندلاع حرب التحرير1954،ت ر .2008 ، ص 424 .

[76] حمل المذكرة إلى ولسن السيد محمد باش حمبه بصفته رئيس اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية.

[77] بلجة، مرجع سابق، ص 59.

[78] نفسه، ص107.

[79] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج الثاني 1900-1930 ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1983 ، ص 267

[80] بلجة، مرجع سابق، ص126.

[81] Le contrôle postal ,op-cit.

المراجع :

[1] الأشرف مصطفى ، الجزائر :الأمة والمجتمع ، ترجمة الدكتور حنفي بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1983.

[2] بجاوي محمد ، المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي1830-1900، رسالة ماجيستير في التاريخ الحديث ، اشراف شاوش حباسي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أبو القاسم سعدلة، الجزائر2، 2005-2006 .

[3] بلجة عبد القادر، مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري،1907-1945 ، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم العلوم الانسانية ، كليةالعلومالإنسانية والاجتماعية ، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس 2015-2016.

[4] سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية، ج الثاني 1900-1930 ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1983 ، ص 267

[5] سنو عبد الرؤوف ، الإسلام في الدعاية الألمانية في المشرق العربي خلال الحرب العالمية الأولى، بحوث تاريخية مهداة إلى منير اسماعيل ،بيروت 2002 ،ص195.

[6] Archives nationales d'outre mer,3H18, Surveillance Politique Des Indigènes

[7] Granvaud Raphaël, De l'armée coloniale à l'armée néocoloniale éditions Agone, 2009. 1830-1990, les

[8] 14-18.org/html/thematique-courrier.dimanche 6-9-2018 , A Guerre 11h35.

[9] Raget Christian « Le contrôle postal de l'intérieur à partir de juillet 1915 » https://semeuse25cbleu.net/grande-guerre-2/le-controle-postal-a-partir-de-juillet- 1915,vu le dimanche 23-9-2018 a 23.04.

[10] ***Le contrôle postal militaire pendant la Première Guerre Mondiale, 1915 - 1918 ", ----------, Amicale Philatélique de Nanterre, 10 septembre 2017, vu le mercredi 19-9-2***